مع كتاب (معجم أوهام الحريريّ في دُرّة الغوّاص)

مناقشةٌ وتعقيبٌ

طه هاشم الدليميّ(*)

المقدمة:

حَظـي كتـاب (درّة الغـوَّاص في أوهـام الخواصّ) لأبي محمّد القاسـم بن عـليّ البصريِّ المعـروف بالحريريّ (ت ٥١٦هـ) بعناية كثير من أهل العربيّة قديمـا وحديثاً، وقد عُدّ هذا الكتاب مرجعاً لجملة من العلماء الذين تصدّوا للإصلاح اللغويِّ.

ومِن أَوجُهِ عنايةِ العلماءِ والباحِثينَ بهذا الأَثَرِ الخالدِ تَصَدِّيهِم لِشَرحِهِ وإيضاحهِ والتَّعليقِ عليـهِ، وقـد تابع الحريريَّ في آرائه فريقٌ من أهل اللغة،على أن فريقاً آخر كان له رأي آخر في (درّة الغـوَّاص)، فخالفوا الحريريَّ في آرائه، ولم يوافقـوه، ولذا تصدّوا له بالنقد والإنكار لما جاء به من مسائل تخصُّ العربيّة وأساليبها.

ومن الكتب اللغويّة الحديثة التي عنيت بكتاب الحريريّ (دُرّة الغوّاص) كتابٌ ألَّفَهُ باحثٌ لُغويٌّ من جامعة واسط، هو د. مجيد خير الله الزامليّ، سمَّاهُ (معجم أوهام الحريريّ في دُرّة الغوّاص)، الذي صدر سنة ٢٠٢٠م عن دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع في عمَّان.

وقد سعيتُ في هذه الأوراق الى إبراز القيمة اللغويّة لهذا المعجم وبيان منهج مؤلِّفه، وما جاء به من آراء لغويّة جديدة نافعة وممتعة.

(*) الكاتب/ ديالى

معجم أوهام الحريريّ

يُعـدُّ كتـاب (معجـم أوهام الحريـريّ في دُرّة الغـوّاص)[1] مِـنَ الكُتُبِ اللغويّـة الممتعة النافعة التي ألَّفها د. مجيد الزامليّ[2]، وقد بذل فيه مؤلِّفُهُ جُهـدًا طيِّبًا، وقالَ في مُقدّمتِـهِ: إنَّ في علم العربيّة لونًا مِنَ التأليف يُمثِّـلَ اتِّجاهًا وَاضحًا للمحافظة على سـلامة العربيّة وتنقيتها مِمَّا شَاعَ على أَلسِنَةِ النَّاطقينَ بها من كلام دخيل أو مختلف عن سـنن الكلامِ العربيِّ، وإنَّ هـذا النوع من التأليف عُرِفَ بـ (لحن العامّـة)، ومن هذا النوع كتاب (إصلاح المنطـق) لابـن السِّـكِّيت، و(أدب الكاتـب) لابـن قتيبة، و(الفصيح) لثعلـب و(تصحيح الفصيح) لابن درسـتويه و(تقويم اللِّسـان) لابن الجوزيِّ، و(دُرّة الغـوّاص في أوهـام الخـواصّ) للحريريّ، وإنَّ لهـذه المؤلفات أهميّةً كبيرةً في تنقيةِ اللُّغَةِ، إلَّا أَنَّ أَصحـابَ هذا الضَّربِ مِنَ الكُتُبِ قد أَقدموا على تخطئـة ما هو صحيح وإبعاد ما كان فصيحًا من الكلام، فالكثيرُ ممَّا أَنكرَهُ هؤلاء العلماء وعَدُّوهُ مِنَ اللَّحنِ قَد تَهَيَّأَ لهُ من الشواهد ما يجعلهُ صحيحًا.

وقَـد اختـارَ د. الزامليُّ كتـابَ (دُرَّة الغوّاص) لأبي محمّد القاسـم بن عليّ بـن محمّد بن عثمان البصريّ المعـروف بالحريـريّ (ت ٥١٦هـ) على المُؤَلَّفَـاتِ المتقدّمة، وبيَّنَ مَنهَجَ مصنّفه في دراسـة الألفـاظ والصيـغ والتراكيب وهذَّب كتـاب (درّة الغوّاص) مـن الأوهام التي وَقَـعَ فيها الحريريّ؛ لأنَّهُ كانَ مُتَشَـدِّدًا مُتَزَمِّتًا، وإنَّ منهجَهُ مُستندٌ إلى منهـجِ اللُّغَويين المتقدِّمين الذيـن يَأبونَ الاعتراف بمَا جَدَّ مِن صِيَغٍ وأَساليب[3].

وقـال د. الزامـليّ: إنَّ منهـجَ الحريريّ أَدَّى إلى تَضييق بابِ المجاز ونقد الكلام الواضح السـديد، وكانَ تعويـلُ الحريريّ في هذا عـلى ظاهرِ النَّصِّ دون تَمحيـصٍ مُسـتَغنِيًا بـه عن اسـتقراء كُتُبِ اللغة[4].

هـذا شَيءٌ ممَّا ذَكَـرهُ الباحثُ الكريمُ د. الزامليُّ في المقدّمة، ثمَّ تكلَّـم في (التمهيد) على كتابِ (دُرَّة الغـوّاص) وشـهرته قديمًـا وحديثًا، وقـالَ: إنَّهُ كتـابٌ لغويٌّ ذو أهميّة عاليـة في حركةِ التَّصحيح اللُّغـويِّ، رَصَدَ فيه الحريريّ أغـلاط الخاصّة مِنَ النـاسِ كالخطبـاء والعلمـاء والأدباء والشـعراء، وعَدَّ د. الزامليُّ كتابَ الحريريّ المذكور مِن أحسـن الكتـب تأليفًـا وأجملهـا تصنيفًـا وأعلاها شـأوًا وأعظمهـا قـدرًا، وقـد تَعَقَّبَ مؤلّفه فيه أسـاليب العِليَة مِن المتأدّبين والمُنشئين ونبَّهَ على أخطائهم، وذَكَرَ الاسـتعمالَ الفصيحَ للألفاظِ والمستقيم من الأسـاليب، وزادَ كتابَهُ جمـالًا بالحكايات الأدبية، ووَشَّى التصويبات بِالنوادرِ المسـتملحة والطرائف الجميلة والأشـعار الرائقة، ممَّا جَعل هذا السِّـفر فريـدًا في الأَدبِ المتـعِ، إلى مـا اشـتمل عليه من الأبحاث الطريفة في اللغةِ والنحوِ والصرف[5].

ثُـمَّ تكلَّـم د. الزامـليُّ عـلى منهـجِ الحريـريّ، وقـال إنَّهُ بَنَى أَحكامَهُ عـلى النُّصوصِ المرويَّة عَنِ العرب، ومـا أُثر عن فصحائهـم، وإنَّهُ قَد يبني

(١) صدرَ سنة ٢٠٢٠م عن دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمَّان.

(٢) من مؤلفاته الأُخرَى : (علم التصريف عند أبي البقاء العكبري) و(أوهام ابن درستويه في تصحيح الفصيح) و(علة أمن اللبس في اللغة العربيّة) و(معجم الصواب اللغويّ في أبنية الأفعال) و(دراسات في النقد اللغويِّ)، وغيرها.

(٣) معجم أوهام الحريريّ ٦.

(٤) المرجع نفسه ٦.

(٥) المرجع نفسه ٨.

أحكامَـهُ أحيانًا على العقل والمنطـق لا على الواقع اللُّغويّ والنصوص المرويّـة من غَيرِ تعليلٍ للخطأ غالبًـا، وعـاب د. الزامليُّ عـلى الحريريّ تَشَـدُّدهُ في طَلَـبِ الأفصـح في اللغـةِ، مِن غَـيرِ اهتمام بما دُونَ الأَفصَـحِ، وهـو بهذا يُعَدُّ مِـن جُملة العلماء المُتَشَدِّدينَ كالكِسائيِّ والأصمعيّ وابن قتيبة، فَقَد ذَكَـرَ الحريـريّ ثلاثَةَ عشر ومئتي اسـتعمال ممَّا يلحّنُ فيـه الخواصُّ في زمانه من ألفاظ وتعبيرات وأساليب، وأَورَدَ مسائل في أخطاء الهجاء(٦).

وقـالَ د. الزامليُّ في مَنهج الحريريّ إنه لم يَتَّبِع مَنهجًـا خاصًّا في ترتيب كتابِهِ، وإنَّما سـاقَ الموادَّ دونَ ترتيـبٍ، فكانَ يذكرُ الخطـأ ثُمَّ يتبعهُ بإيراد الصَّـواب، وأَودَعَ كتابَهُ كثـيرًا من النخب الطريفة والنـوادر الباهـرة والحكايات والقصـص، فكانَ كتابًا مُمتعًا للقارئ، بعيدًا عن الملل(٧).

وممَّـا جَاءَ في تمهيـد د. الزامليِّ أَنَّ كتابَ (دُرَّة الغوّاص) لم يسلمْ مِنَ الخَطأ؛ ذلك أَنَّ مُؤَلِّفَهُ أَنكَرَ جملةً مِنَ الاسـتعمالات وحكم عليهـا بالخطأ مع أنها صحيحـة فصيحة جَاءَت في القـرآن الكريم، وشَـاعَتْ في الأحاديث النبويّة الشريفة وفي أشعار العرب ومصنّفات اللغة وكلام الفصحاء، ومع هذا فللدُّرَّةِ قيمةٌ كبيرةٌ وفوائد لغويّة جمَّة؛ لاشـتمالها على ملاحظـات دقيقة وأحكام كثـيرة في الأخطاء اللغويّة، وهي بعد هذا من كتب التصحيح اللغويّ لانحرافات الكتّاب والشـعراء عمّا ينبغي مراعاته في اللفـظ والاشـتقاق أو التركيـب، وكتـاب الدرة كتـاب دالّ عـلى سـعة معرفـة الحريـريّ باللغة وعمقها فهـو يعلّل التصويـب والتخطئة اعتمادًا على مـا جاء في نصوص القـرآن الكريم والحديث والشـعر، وإن كثرة شواهده التي ساقها دالّة على كثرة محفوظاته مع قدرته على وضع الشـاهد في موضعه، وذكر الأستاذ الفاضل الزامليُّ في تمهيدِهِ أَنَّ كتاب (الدُّرّة) لقيَ اهتمامًا كبيرًا، وحظي بعناية العلماء وترك أثرًا بالغًا في الدراسات اللغويّة التي تَصَدَّتْ للتخطئة والتصويب(٨).

ومن أدلّة عناية العلماء بـ (درّة الغوّاص) أن أبا منصـور الجواليقيّ (ت ٥٣٩هـ) أكملها بالكتاب الذي سـمّاه (تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة)، وقـد دَارَتْ أربعةٌ من مؤلّفـات محمّد بن إبراهيم الحنبليّ (ت ٩٧١هـ) على (الدرَّة)، رَدَّ الحنبليُّ في واحد منها على الحريريّ في كتاب (الدرّ الملتقط في تبيين الغلط) ثمّ فصّل هذا الردّ وضمّ اليه الحجج التي رجح فيها مذهب الحريريّ في بعض المواطن من الـدرّة وسـمّاه (عقـد الخـلاص في نقد كلام الخواصّ)(٩)، وألَّفَ كتابًا ثالثًا سمَّاه (بحر العوّام فيما أصاب فيه العوامّ (١٠)) ، رَدَّ فيه على الحريريّ وغيرِهِ مِـن مُؤَلِّفي (لحـن العـوامّ)، وذيَّلَ بكتاب رابع على الدرَّة وسَـمَّاه (سـهم الألحـاظ في وهم الألفـاظ)(١١)، ووَضَعَ أبو محمّمحمّدد عبد الله بن

(٦) المصدر نفسه ٩، ولحن العامّة في ضوء الدراسات اللغويّة ٦٨.

(٧) ينظر: معجم أوهام الحريريّ ٩.

(٨) المرجع نفسه ١١-١٢.

(٩)حققه د. نهاد حسُّوبي صالح، وصدر عن مؤسسة الرسالة، ط١/ ١٩٨٧.

(١٠) لابن الحنبلي (ت ٩٧١هـ)، حقَّقَهُ عزُّ الدين التَّنُوخيّ، مجلة المجمع العلمي العربي، م/١٥/١٦، دمشق، ١٩٣٧م.

(١١) لابن الحنبليّ، وقد حقَّقَهُ د. حاتم صالح الضامن عام ١٩٧٤م، وأُعيدَ طبع عام ١٩٧٥م ما لم ينشر من هذا الكتاب، ونَشَرَهُ في كتابه (نصوص محققة في اللغة والنحو) ٥٦٧-٥٧٩.

بـرّي (ت ٥٨٢هـ) ومعـاصرهُ محمّد بن عبد الله بن ظفر (ت ٥٦٥هـ) حواشي على الدرَّة عنوانها (حـواشٍ شريفة وتحقيقات لطيفة على كتاب دُرَّةِ الغوَّاص في أوهام الخواصّ)[١٢]، وجاء ابنُ منظور المـصريّ (ت ٧١١هـ) فَرَتَّبَ (الدرَّة) ترتيبًا أَبتَثِيًّا عـلى الأصل الأخير مـن الكلمة مَـعَ مُراعاة الأصل الأوّل، وسَـمَّى كتابَـهُ هذا (تهذيـب الخواصّ من درَّةِ الغوَّاص)، وشَرَحَ (الدرَّةَ) شهابُ الدين أَحمد بـن محمّد الخفاجـيُّ (ت ١٠٦٩هـ)، وله ردود واعتراضـات كثيرة عـلى الحريـريّ[١٣]، وجاء أبو الثنـاء الألوسيّ (ت ١٢٧٠هـ) فشرحها في كتاب سمّاه (كشف الطرّة [١٤]).

ومن الأمور المهمّة التي ذكرها د. الزامليُّ أَنَّ ابن بـرّي والخفاجيّ كانا ينحوان الى تجويز كثير ممَّا عدهُ الحريـريّ وَهْمًا أَو غَلطًا، وأعـرب د. الزامليّ في آخـر التمهيد أنه أَثبَتَ جوازَ ما أَنكرهُ الحريريّ بالدليل والحجّة، مُبيِّنًا أَنَّهُ مسموعٌ في اللغة وجارٍ في استعمال العرب وغير منكر عند أهل اللغة، وقد ذهـب د. الزامليُّ إلى أَنَّ ابنَ بـرّي والخفاجيَّ كانا أكثـر إحاطة وأوسـع معرفة بطرائق الاسـتعمال اللُّغويِّ مـن الحريـريّ، وأَنَّهُمَا كانا مُتَسَـامِحَينِ حيثما وَجَـدَا مُسَـوِّغًا للقول بالجواز على سـبيل الاتسـاع اللُّغويّ، وختم د. الزامليُّ تمهيده بالقول إِنَّـهُ ليسَ مَعَ الحريـريّ فيما يقطـع به من غلط وفيما يحكم عليه من اسـتعمالات تـاركًا ما فيها مـن وجـوه الجـواز وآراء أخرى، وهـذا يعني أَنَّ الحريـريّ إمَّا أَنْ يكونَ غير عارفٍ، وإِمَّا أَنْ يكونَ غير مُحيط بهـا، وإِمَّا أَنْ يكونَ قَـد عَرَفَهَا فأثبتَ مـا اختارهُ وأَنكرَ مَا سِـوَاهُ، وقـالَ : إنه ليس من الوجاهة والسـداد القطع بالغلط على استعمالات فيها وجوه من الجـواز أو هي موضع خلاف عند العلماء وهـذا هو خلاصة ما ذهب اليه د. الزامليُّ، بعد عرض المسـائل والاسـتعمالات المختلفة التي قطع الحريـريّ بِفَسَـادِهَا وخروجهـا عن وجوه اللغـة، وكان د. الزامـليُّ قـد عـوَّلَ في ذلـك عـلى الشُّروحِ والحواشي التي عنيتْ بالدُّرَّةِ مع الرجوع إلى معجمات اللغـة والمصنفات اللغويّـة والأدبيّة وكتب التصحيح اللغويّ ودواوين الشعر، وانتهى بالحكـم على الحريـريّ بالوهم في كثـير ممّا عده خطـأ لأنّ ما أنكره في هذه المواطـن كان صحيحًا ولهُ وَجهٌ مِنَ اللُّغَةِ، كما رأى د. الزامليُّ[١٥].

معجم د. الزامليّ

عرض ومناقشة

أ- العرض

١. بذل د. مجيد الزامليُّ في هذا المعجم الفريد جهدًا لغويًّـا نافعًـا ومُمتعًا، وكانَ تحقيقـه في كثير من الألفاظ والأسـاليب والاستعمالات اللغويّة تَحقيقًا علميًّا يستحقُّ الثناءَ، وقَد تَنَاوَلَ فيهِ (١٤٢) لفظة واسـتعمال من الألفاظ التي ذكرهـا الحريريّ في الـ(درّة)، وكانَ ترتيبها على حُرُوفِ المُعجَمِ.

٢. جـرى مؤلِّف هـذا المعجـم على إيـراد اللفظة التـي جاءت في (الدرّة)، وذَكَرَ مَـن نَبَّهَ عليها قبل الحريـريّ إِن كانَ مَسـبوقًا الى ذلـك، وذَكَـرَ مَن تَابَـعَ الحريـريَّ إِنْ كان الحريريُّ هُوَ السَّـابقُ في

(١٢) تحقيق د. أحمد طه حسانين سلطان، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠م.

(١٣)وهو شرح درة الغواص، مطبعة الجوائب، ١٢٩٩هـ.

(١٤) كشف الطرّة عن الغرّة لأبي الثناء الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، دمشق، ١٣٠١هـ.

(١٥) ينظر : معجم أوهام الحريريّ ١٥-١٦.

التنبيه على الخطأ، ثُمَّ يُورِدُ رَأْيَ المخالفين، ويختم د. الزاملــيُّ كلامــه بِبَيَــانِ رَأيِهِ الــذي كان مخالفًا للحريريّ في كُلِّ المعجم، وقد تَقَدَّمَ شَيءٌ من هذا.

٣. عــوَّلَ صاحبُ هذا (المعجم) على مصادر لغويّة مختلفــة ومعجمــات لغويّة ودواويــن وكتب أدب كثيرة في تأييد حُجَّتِهِ.

٤. عَدَّ د. الزامليُّ الحريريَّ وَاهِمًا في تَخطِئَتِهِ كثيرًا من الاســتعمالات اللغويّة ولذا جَعَــلَ عنوانَ كِتَابِهِ (معجم أوهام الحريــريّ في درّة الغوّاص)، ولعلَّهُ أرادَ أَنْ يقابلَ هذا العنوان بعنوانِ كتابِ الحريريّ الــذي كان (درّة الغــوّاص في أوهــام الخــواصّ)، وقال مؤلّف هذا (المعجم) في وَهْمِ الحريريّ: "وقد حكمنــا عــلى الحريريّ بالوهــم في كثير مِمَّــا عَدهُ خطــأ؛ لأنَّ ما أَنكرهُ في هــذه المواطن كانَ صحيحًا ولهُ وجهٌ في اللُّغَةِ [١٦]".

٥. صرّح د. الزامليّ في أكثر من موضع أن الحريريّ كانَ كثيرَ التَّشَــدُّدِ والتَّزَمُّتِ، وقال: "ولو تأمّلنا ما أورده الحريــريُّ من الاســتعمالات التي حكم على أغلبهــا بالخطــأ ونعتهــا بالأوهــام لوجدناه كثير التشــدّد ينشــد الأفصح في اللغة ولا يعبأ بما دَوَّنَهُ مِن وُجُوهِ الفصاحة [١٧]".

٦. ذكــر الأســتاذ مؤلّــف (المعجــم) أنَّ صاحــب (الــدرَّة) أنكــر جملــة مــن الاســتعمالات اللغويّة وهي صحيحة فصيحــة وردت في آيات من الذكر الحكيم، وشَــاعَ اســتعمالُها في الأحاديــث النبويّة الشريفة وفي أشعار العرب ومصنفات اللغة وكلام الفصحاء من العرب[١٨].

٧. قال د. الزامليّ إِنَّ الحريريّ نفسَــهُ لمْ يسلمْ مِنَ الوقــوع في الخطأ وإنَّهُ وَقَــعَ في اللَّحنِ وخَرَجَ عن القواعــد العربيّة التي ذكرهــا في (دُرَّتِهِ)، وضَرَبَ مثالًا عــلى ذلك، وهو أَنَّ الحريريّ قالَ بِعَدَمِ جوازِ صَوْغِ الرُّباعيِّ المضعّف من أســماء العدد وجواز صياغته مِنَ الثُّلاثيِّ فقــط[١٩]، ومع ذلك فقد قال في مقاماتِــهِ: "ثمّ تتدرّج الزيادات من بعده فيربِّع ذو ميمنته في نظمه ويُســبِّع صاحب ميسرته على رغمه [٢٠]".

٨. صرَّحَ د. الزامــليُّ في أكثر مِن موضــعٍ بِقُصُورِ الحريــريّ في السَّــماعِ، وبوجــودِ خَلَــلٍ في تَتَبُّعِــهِ لألفاظِ اللغة[٢١].

ب- المناقشة

• جرى د. الزامليُّ على نِسبَةِ الوَهْمِ لِلحريريّ في كثيرٍ من المواضع في معجمــه، مع أَنَّ جملة من الألفاظ التــي نَبَّهَ عــلى خَطَئها الحريريّ كان مســبوقًا في التنبيه عليها، وينبغي أنْ يُنسَبَ الوهمُ هنا إلى مَن تَابَعَــه الحريريُّ وجَرَى على منواله، ومثال ذلك ما ذَكَــرهُ د. الزامليُّ في (المأتم)، فقد نَقلَ أَنَّ ابنَ قُتيبةَ قــالَ: إِنَّ المأتم يــدلُّ على اجتماع النســاء في الخير والــشَّرِّ، ورفض تخصيص دلالــة المأتم بالمصيبة، ونقلَ قــولَ ابن الأنباريِّ عن قُطــرب أَنَّ المأتمَ من الأضــداد، وذلــك أنه يقــال للنســاء المُجتمعات في الحــزن مأتم وللمجتمعات في الفــرح مأتم، وقالَ: إِنَّ غَــير قطرب قَــالَ إِنَّ المأتم ليس مِــنَ الأَضداد؛ لأنَّــهُ إنَّما يُرادُ بِهِ النســاء المجتمعات، فاجتماعهن في الفــرح كاجتماعهــن في الحــزنِ. وذكــر قــول

(١٦)ينظر: المصدر السابق ٩.

(١٧)ينظر: المصدر السابق ٦، ٩.

(١٨)ينظر: المصدر السابق ١٠ .

(١٩) ينظر: المرجع السابق ١١، ودرة الغواص ٨٢ .

(٢٠) المقامة المغربية. ينظر: شرح الشريشيّ للمقامات ٢/ ٨٠.

(٢١) يُنظر: معجم أوهام الحريريّ ٢٦ و ٢٩.

ابن الأنبـاريّ إنَّ العامّة تخطـئ فتتوهم أن المأتم الاجتماع في الحزن خاصّة[٢٢]، وقد نَصَّ الحريريّ عـلى أَنَّ تَوَهُّمَ العامّة انتقل الى الخاصّة فذهبوا الى تخصيص المأتم بالمناحـة خلافًا للعرب[٢٣]. وكان ابن برّي والشهاب الخفاجي قد ذهبا الى خلاف ما قالـه ابن قتيبة والحريريّ. وقد أَيَّدَ د. الزامليّ رَأْيَ ابن بـرّي ومَن تَابعه، مع أَنَّ الجوهريَّ فَسَّرَ المأتم عند العـرب بما يُوافـقُ قَولَ الحريريّ، واسـتدَلَّ الجوهريُّ بِقَول أبي عطاء السِّنديِّ:

عشية قام النائحاتُ وشققت

جيوبٌ بأيدي مأتم وخدودِ

أي بأيدي نساء. وقول أبي حيّة النميريِّ:

رمته أناةٌ من ربيعةِ عامرٍ

نؤومُ الضُّحى في مأتمٍ أيّ مأتمِ

أي نسـاء، والجمع مآتم وعنـد العامّة المصيبة يقولون: كنّا في مأتم فلان، والصواب أن يقال: كُنَّا في مناحةِ فلان[٢٤].

وذَكَرَ ابنُ منظور في (أتم) من اللسان أنّ المأتـم كلّ مجتمع من رجال أو نسـاء في حزن أو فرح قال:

حتّى تراهُنّ لديه قُيّما

كما ترى حول الأمير المأتَما

فالمأتـمُ هنا رجـالٌ لا محالـة، وخَصَّ بعضهم به النسـاء يجتمعن في حزن أو فرح، وفي الحديث: "فأقامـوا عليه مأتمًـا"، المأتـم في الأصل مجتمع الرجـال والنسـاء في الغـمّ والفرح، ثـمّ خُصّ به اجتماع النسـاء للموت، وقيل هو الشوابّ منهن لا غير والميم زائدة. ونقل ابن منظور قول الجوهري: رمته أناة من ربيعة عامر...

وقـالَ : فهذا لا محالة مقام فـرح. وذَكَرَ قول أبي عطاء السنديّ

عشيّة قام النائحات وشققتْ....

وقال فهذا لا محالة مقام حزن ونوح، ثمّ ذكر صاحبُ اللسـان قولَ ابن سـيده: وخصّ بعضهم بالمأتـم الشـوابّ مِنَ النسـاء لا غير. قـال: وليس كذلك وذكر قول ابن مقبل:

ومأتم كالدمّى حور مدامعُها

لم تيأس العيش أبكارًا ولا عُونا

قـال أبـو بكر: والعامّة تغلـط فتظنّ إن المأتم النوح والنياحة، وإنما المأتم النسـاء المجتمعات في فـرح أو حزن، وأعاد بيت السـنديّ، وقال: فجعل المأتم للنسـاء ولم يجعله النياحة قـال: وكان أبو عطاء فصيحًا، ثمّ نقـل ابن منظور قولَ ابن برّي إنّـه لا يمتنع أن يقع المأتم بمعنى المناحة والحزن والنوح والبكاء؛ لأنّ النساء لذلك اجتمعن والحزن هو السبب الجامع، و على ذلك جاء قول التَّيميّ في منصور بن زياد:

والناسُ مأتمهم عليه واحدٌ

في كـلّ دارٍ رنّـةٌ وزفـيرُ

وقالَ زيدُ الخيل:

في كلّ عام تبعثونه

على محمرٍ ثوّبتموه وما رَضا

أَقُـولُ: يَظهَرُ ممَّا تَقَدَّمَ أَنَّ أَهلَ اللُّغَةِ مُختلفون في دلالـة المأتم، والظاهـر أنّ المأتم قديمًا للنسـاء يجتمعـن في حـزن أو فـرح ثـمّ خصـص المأتم بالمناحة، وبنـاءً على ذلك فلا داعي لنسـبةِ الوَهْمِ

(٢٢) هذا المعنى هو السائد اليوم في اللغة العصرية والشعبية.

(٢٣) يُنظر: معجم أوهام الحريريّ ١٧.

(٢٤) يُنظر: الصحاح في (أتم).

والخطأ إلى الحريـريّ؛ لأنَّهُ لم يكن مُتَفَرِّدًا في ذِكْرِ دلالة المأتم في اللغة.

• نقـل د. الزامـليّ قولَ الحريريّ في إنـكارهِ جَمْع (أرض) عـلى (أراضٍ)؛ لأنَّ الأرض ثلاثيّة والثلاثيّ لا يُجمع على (أفاعل)، والصواب عند الحريريّ أن تجمـع أرض على (أرَضـون)؛ لأنّ الهاء مقدّرة في أرض فـكأنَّ أصلهـا (أرَضة) وإن لـم يُنطق بها، ولأجل تقدير هذه الهاء جُمعت بالواو والنون على وجـه التعويض لها عمّا حُذف منهـا، كما قيل في عِضة عِضون[٢٥].

وبيَّنَ د. الزامليُّ أَنَّ الحريريّ وَهمَ في هذه المسـألة في مَوضِعَينِ:

الأوّل: قولـه إنّ الأرض ثلاثيّـة والثلاثيّ لا يجمع على أفاعل. قـال الدكتور: وليس كذلك لأنّ الأرض إذا جمعـت على الأراضي سـيكون وزنهـا فَعالي لا أفاعل؛ لأنَّ همزتها أصليّة.

والثانـي: إن الحريـريّ أَنكَـرَ جَمْعًـا مشـهورًا لكلمة (أرض) وهذا يدلّ على قصور سـماعه وقلّة اطّلاعه[٢٦].

ويظهرُ أنَّ د. الزامليَّ أَخَذَ قَولَهُ : إنَّ جمع أرض على أراضي على وزن فعالي، من صاحب (المصباح المنـير) الذي قال: "وجمع فَعْل على فعالي في أرض وأراضي وأهـل وأهالي وليل وليالي بزيادة الياء على غير قياس [٢٧]".

ويُفهـم مـن كلام الفيّومـيّ أنّ جمع أرض على أراضي جمـع غـير قيـاسيّ، وإنه يكـون على وزن (فعـالي) عند إثبـات اليـاء، أمّا عند حـذف الياء فهـو على (أفاعل) كما يبـدو، وقد نصّ الجوهريُّ في (أرض) مـن صحاحه عـلى أن جمع أرض على أراضي جمع غير قياسيّ، قال: كأنّهم جمعوا آرُضًا.

• ذكـر د. مجيد الزامليُّ أَنَّ الحريريّ نَبَّهَ على خَطَأ قولهم: فلان يستأهل الإكرام وهو مستأهل للإنعام؛ لأنَّ هاتـين اللفظتين لمْ تُسـمَعَا في كلام العرب ولا صوَّبهمـا[٢٨] أَحَدٌ مِن أهـل الأدب. والصحيح عند الحريريّ أَنْ يُقال: فلان يستحقُّ التكرمة وهو أهل للمكرمـة، وعقَّـبَ د. الزامليُّ قائـلًا : إِنَّ الحريريّ في هـذا متابع للمازنيّ الذي قالَ هـذا أيضًا، ونَبَّهَ ابـنُ قتيبة على ما نَبَّهَ عليه الحريـريّ، ووَافَقَ ابنُ الجـوزيّ الحريريَّ وغيره ووافقهـم الجوهريُّ في (الصحـاح)، والذي قَالَ بِجَوَازِ المسـتأهل بمعنى المسـتحقّ الأزهريّ في (تهذيب اللغة)، وإنّه أجازه كثير مـن أهـل الأدب، وقد سَـمِعَهُ الأزهـريُّ مِن أَعرابـيٍّ فصيـحٍ من بني أسـد. وذَكَـرَ د. الزامليُّ أَنَّ الزمخـشريَّ أَجَازهُ، وأنه سَـمِعَ أهـلَ الحجاز يسـتعملونه استعمالًا واسـعًا، كما جاء في (أهل) مـن (أسـاس البلاغة)، وذكـر أيضًـا أنَّ الفيُّوميَّ أَجَازَ اسـتعمال (المسـتأهل) بمعنى المستحقّ كما في (أهل) من المصباح المنير، وأنّ الأستاذ العدنانيّ أجاز (اسـتأهل) بمعنى استحقّ اعتمادًا على كلام الأزهريّ والزمخشريّ وابن برّي[٢٩].

وقـد عقّـب د. الزامـليّ بعد هذا بقولـه انه ليس مـع الحريـريّ في هـذا التضييق اللغـويّ المجافي

(٢٥) ينظر: درَّة الغواص ٤٧، ومعجم أوهام الحريريّ ٢١.

(٢٦) ينظر: معجم أوهام الحريريّ ٢٢.

(٢٧) المصباح المنير في (أرض).

(٢٨) أي : قال بصوابهما.

(٢٩) يُنظر: تهذيب اللغة ٥/٧٠، ومعجم الأخطاء الشائعة ٣١، ومعجم أوهام الحريريّ ٣٣.

لسماحة اللغة بِحِجَّةِ أَنَّنا الآن لا نستعمل (الإهالة) ولا نعـرف معناهـا، ونحن نسـتعمل (أهل) التي يمكـن اشـتقاق صيغة (اسـتفعل) منهـا لتعني (الاسـتحقاق) والتأهّل، وليس في هذا أدنى خروج عن مواضعات العربيّة وقوانينها، وهي لغة سمحة شأنها شأن الدين العظيم الذي حملت كتابه حملًا كريمًا[٣٠].

أقـولُ: إنَّ د. الزامليّ الكريم نقل أكثر من رأي لغويّ في عدم جواز (اسـتأهل) بمعنى (استحقّ)، والصحيح في هذا أن يُنسـب الوهم الى هؤلاء الذين وافقـوا الحريريّ أو وافقهم على أن الجوهريَّ قالَ في (أهل) من (الصحاح) : "وتقول: فلان أهل لكذا ولا تقـل مسـتأهل والعامّة تقولـه"، والظاهرُ أنَّ (استأهل) و(مسـتأهل) تسرّب من لغة العامّة الى لغة الخاصَّةِ، وقد جاء في بعض الكلام للجاحظ : "ولولا مكان مَنْ قد حضرنا لكان ممّن لا يستأهل الجواب [٣١]".

وقد نقل الأسـتاذ اللغويّ صبحي البصّام قولَ المازنـيِّ الذي نقلـه الأزهـريُّ في التهذيب في عدم صحّة (استأهل)، ثم نقل الأستاذ البصّام قولَ ابن فارس في (المُجمل في اللغة) في (أهل) أنّ (مستأهل) غير صحيح وأنّـه من كلام العامّة، ونبَّهَ الأُسـتاذُ البصَّام على أن الجوهريّ اسـتعمل في (نفس) من صحاحه (اسـتأهل) بمعنى استحقّ مع أَنَّهُ نَبَّهُ في (أهل) من الصحاح على خطئها دون أن يدري[٣٢]، ثُمَّ جاءَ الحريريُّ بأخـرة فَلاكَ لُقمَةً لاكها المازنيُّ فابـنُ فارس والجوهـريُّ، وأخذ قـول ابن فارس بالمعنى، وغريبٌ أَنْ يغفـلَ ابنُ فارس والجوهريُّ والحريريّ وغيرُهُم التنبيـه على أنَّ المازنيَّ – وهو من شيوخ المبرّد – أَوَّلُ مَن نَبَّهَ على خطأ (استأهل) بمعنى استحقَّ، وممَّا يؤيِّدُ رَأْيَ المازنيِّ أَنَّ عصور الجاهليّـة والنبـوّة المباركـة والخلفاء الراشـدين لم تعرف (اسـتأهل) ولا (مسـتأهلًا) في منثورها ولا منظومهـا في المعنى الذي اسـتعمله الجاحظُ، بـل عرفت (هو أهـل لكذا)، وعَدَّ الأسـتاذُ البصَّامُ قولَـه تعالى:(هُوَ أَهْـلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِـرَةِ [٣٣]) من الشواهد التي تؤيِّد استعمال "هو أهل لكذا"، وخلـصَ إلى القـول إِنَّ العامّة احتاجَـتْ قبل زَمَن الدولـة الأمويّـة إلى فعـل "هـو أهل لكـذا" طلبًا للاختصـار والتَّـصرُّفِ في القـول، ورَأَوا أَنَّ "هو أهل لكذا" معناه "هو يستحقّ كذا"، فأدخلوا على (أهلّ) الألف والسـين والتاء ليكون فعلًا نظيرًا لـ "اسـتحقّ" في المعنى وفي أحرف الزيـادة، فقالوا "اسـتأهل الـشيء"، ولشـيوع هـذا الجديـد على ألسـنة العامّة ولصحّتـه من جهة اللغـة والنحو والصرف استعملها الحجّاج عمدًا أو سهوًا، فقال: (يـا أهل العراق إنّي اسـتعملت عليكم محمّدًا وبه الرغبة عنكـم أما إنّكم لا تسـتأهلونه)، وجاء هذا الاسـتعمال في لغـة المتأخّرين،ولذا قـال صاحب (القاموس) في (أهل): واسـتأهله: اسـتوجبه لغة جيّدة، وإنـكار الجوهريّ باطلٌ، وتخطئة صاحب (القامـوس) للجوهريّ الوجهُ فيهـا أَنْ نتوجّه الى المازني[٣٤]. وفي (أهل) مـن تاج العروس للزبيديّ تحقيق لغويّ جيّد في هذه اللفظة وما قاله العلماء فيها، ومن ذلك قول الزجّاجيّ إن (مستأهل) ليس

(٣٠) يُنظر: معجم أوهام الحريريّ ٣٣.

(٣١) يُنظر: عثراتٌ الجاحظ في كتاب الحيوان ٢٦٨.

(٣٢) هذهِ هفوةٌ لهذا العالم اللُّغويّ.

(٣٣) آل عمران/ ١٢٥.

(٣٤) يُنظر: عثرات الجاحظ ٢٤٨-٢٥٢.

من فصيح الكلام.

• وممّا قاله الحريريّ في (درّة الغوّاص) عدم جواز تأنيث الألف، وذهب الى أنّ قولهم: "قبضت ألفًا تامّة" خطأ، والصواب: "قبضت ألفًا تامًا" بالتذكير، واستدلَّ الحريريّ على تذكيرِ الألف بالقرآن الكريم بقوله: ((يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ [٣٥]))، ثمّ قال الحريريّ: "وأمّا قولهم: هذه ألف درهم فلا يشهد ذلك بتأنيث الألف؛ لأن الإشارة وقعت على الدراهم، فكأنَّ تقديرَ الكلام: هذه الدراهم ألف [٣٦]". وقد نقل د. الزامليّ اعتراض الشهاب الخفاجيّ على الحريريّ؛ لأنَّ كلامَ الأخير ناشئٌ من قِلَّةِ التَّدَبُّرِ. ومال د. الزامليُّ إلى رَأْيِ الخفاجيِّ، وقال : إنَّ ما وردَ في (الصِّحَاحِ) يؤيدُ كلامَ الخفاجيّ؛ ذلك أنَّ الجوهريَّ قَالَ إنَّ الألف عَدد وهو مذكّر. يقال هذا ألف واحد ولا يقال واحدة، وقال ابن السِّكّيت: لو قلت: هذه ألف بمعنى هذه الدراهم ألف لجاز، وجاء في كلام الفيّومي أنّ الألف مذكّرٌ لا يجوز تأنيثه فيقال هو الألف. وقال الفرّاء والزجّاج: قولهم: هذه ألف درهم التأنيث لمعنى الدراهم والتذكير لمعنى الألف. وبعدَ أَنْ نقلَ د. الزامليُّ قَولَ صاحب (التاج) عَقبَ قائلًا: "وبذا يتضح أنّك تقول: هذا ألف درهم كما يقال: هذه ألف درهم خلافًا للمُنكرين [٣٧]".

أقول: يظهر أنّ اللغويّين فرّقوا في أمر الألف بين أمرين:

الأوّل: وجوب تذكير الألف عند وصفها ولذا أجازوا: قبضت ألفًا تامًّا ولم يجيزوا: قبضت ألفًا تامّة.

الثاني: تأنيث الألف عند إضافتها كما في (هذه ألف درهم) فالتأنيث هنا لمعنَى الدراهم لا لمعنى الألف كما قالوا، وإذا كانَ ابنُ السِّكّيت والفرَّاءُ والزجَّاجُ والجوهريُّ قد قالوا بقول الحريريّ فالصحيح هنا أن ننسب الوهم إلى هؤلاءِ الأَعلام.

• تناول د. مجيد الزامليُّ الفعلَ (بعث)، وذَكَرَ أَنَّ بعضَ العلماءِ ذَهَبَ إلى أَنَّ مفعولَ (بعث) إذا كانَ شخصًا فَإِنَّا نقولُ: بعثتُ سعيدًا، بِتَعديةِ الفعل (بعث) بنفسِهِ، وإنْ كانَ شيئًا قُلنا: بعثتُ إليهِ بِهَدِيَّةٍ، فَنُعَدِّيهِ بالباءِ، وقد نَبَّهُ الحريريّ على خطأ قولهم: بعثتُ إليهِ بغلامٍ، وأرسلتُ إليه هديةً، مستندًا في هذا الى أن العربَ تقول فيما يتصرّف بنفسهِ : بَعثتُهُ وأرسلتُهُ، وفيما يُحمَل: بعثتُ بِهِ وأَرسلتُ بهِ[٣٨]. ونقل د. الزامليّ قول صاحب (المصباح المنير) الذي وافق الحريريّ، وقَولَ الأستاذ أسعد خليل داغر الذي تابع الحريريّ أيضًا، وذكر الدكتور أَنَّ ابن برّي كان مخالفًا للحريريّ ومتابعيه، وكان رأي د. الزامليّ أنّه إذا كان المبعوث قد بُعث وحده تعدّى الفعلُ إليه مباشرةً، شيئًا كان أو شخصًا، تقول: بعثتُ الرجلَ أو الهديّةَ وأوضحُ دليل على ذلك- كما قَالَ د. الزامليّ- قول ابن القوطيّة في أفعاله: (وأرسلتُ الرسولَ والوصيَّةَ بعثتُهما) واستند أيضًا الى قول ابن جنّي فيما حكي عن أبي حاتم إنه لا يقال: بعثتُ بزيدٍ، وأنه يجوز: بعثتُ إليك بالثوب. وفصّل بين ما يجوز فيه الفعل وما لا يجوز، وأن

(٣٥) آل عمران/ ١٢٥.

(٣٦) يُنظر: معجم أوهام الحريريّ ٣٠.

(٣٧) المرجعُ نفسُهُ.

(٣٨) المرجع نفسُهُ ٤٦-٤٧ وينظر: درة الغواص ٢٤.

أبا علي قد أجازه في الأمرين جميعًا، والقياس أيضًا يجيزه[٣٩].

وقد استند د. الزامليّ في جواز (بعثتُ الرجلَ أو الهديّةَ) الى قول الجوهريّ: "ويقال سرب عليه الخيل وهو أن يبعث عليه الخيل سربة بعد سربة[٤٠]"، واستند أيضًا الى ما جاء من (محاضرات الأدباء): "فبعث إليَّ سبعة آلاف دينار [٤١]"، وإلى ما جاء في (البصائر والذخائر): "يبعث لهم أنهار دبسٍ ودقيق [٤٢]"، ورأى د. الزامليُّ أَنَّهُ إذا كانَ المبعوثُ بِهِ مَعَ غيرِهِ فإنَّ الباءَ تَلزمهُ؛ شخصًا كان أو شيئًا تقول: بعثت إليك بولدي إذا أَرسلته مَعَ غيرِهِ، وبعثت إليك بكتاب وذلك أن (بعث) يقتضي مَبعوثًا، فَإِنْ كانَ وَحدهُ عَدَّيتَ الفِعلَ إليهِ بِنفسِهِ نحو: بعثتُ ولدي وبعثت الكتاب، لا فرق بينَ أَنْ يكونَ المبعوث شخصًا أو شيئًا. ونقل قولَ صاحب (اللسان): "بعثه يبعثه بعثًا: أرسله وحده وبعث به أرسله مع غيره [٤٣]"، وخلص د. الزامليُّ إلى أَنَّ المسألةَ ليست مسألة شخص أو شيء وإنما هي مسألة مبعوث وحده أو مبعوث به مع غيره، وعلى هذا يجوز: بعثت إليك بزيد إذا أرسلته مع غيره وبعثت إليك بهديَّة[٤٤]. وقد أعاد د. الزامليّ كلامه كلّه على (بعث) في مؤلف آخر من مؤلفاتِهِ[٤٥]. وقد فات د. الزامليّ أن للعلامةِ مصطفَى جواد تحقيقًا لغويًّا رائعًا في هذه المسألة وافق فيه الحريريّ وغيره، سالكًا في ذلك نهج الفصحاء فقال: قُل بعثت إليه بكتاب وبهدية، ولا تقل: بعثت إليه كتابًا، وبعثتُ إليه هدية؛ وذلك لأنَّ الكتابَ لا ينبعثُ بنفسِهِ؛ ولأنَّ الهدية لا تنبعث بنفسها، فينبغي أنْ يكون معهما مبعوثٌ، وهو المفعول به المقدَّرُ؛ لاشتهاره ولتساوي وجوده وحذفه في إفادة السامع والقارئ، فالتقدير: بعثت إليه رجلًا بالكتاب وبعثت إليه رسولًا بالهدية وما جرَى مَجرَى ذلك، وقال: إنَّ هذا لا يقتصر على الجماد بل يشمل الأحياء مِنَ الحيوان والأناسي المقهورين. تقول: بعثت إليه بفرس رائع، وأرسلتُ إليهِ بِبَغلٍ فَارهٍ، وبعثتُ إليهِ بِالأسرَى؛ لأنَّهُم غير مختارين في السير والحركة، فإذا كان المشار إليه ينبعث بنفسه قلت: بعثت سفيرًا وأرسلت رسولًا.واستدلَّ الدكتور- رحمه الله- بقوله تعالى: «وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ»[٤٦]، وقوله تعالى: «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا [٤٧]»، وقوله تعالى:« وقالُوا إنّا كَفَرْنا بِما أُرْسِلْتُمْ بِهِ»[٤٨]، ولم يقل: "أرسلتم"؛ لأنّ الرسالة النبويّة لم تجئ بنفسها[٤٩]. ومع أنَّ كلام العلامة كلام علميّ مستند الى أفصح الكلام، إلّا أنّ تلميذه الأستاذ صبحي البصّام كان له كلام خالف فيه كلام أُستاذه، فقال فيما قال : إنَّ أَوَّلَ مَنْ نَبَّهَ على

(٣٩) يُنظر: معجم أوهام الحريريّ ٤٦، والفسر لابن جني ٢/ ٤٩٠.

(٤٠) يُنظر: الصحاح في (سرب)، والبعثُ هنا بمعنى الردّ، والدليلُ على هذا تعديته بـ (على) كما في قوله تعالى: ((رُدُّوهَا عَلَيَّ)) ص/ ٣٣.

(٤١) يُنظر: محاضرات الأدباء/ ٨٥٧.

(٤٢) البصائر والذخائر ٤/ ٥٠.

(٤٣) لسان العرب في (بعث).

(٤٤) يُنظر: معجم أوهام الحريريّ ٤٨.

(٤٥) يُنظر: المستدرك على تذكرة الكاتب ٣٢-٣٤.

(٤٦) النمل/ ٣٥.

(٤٧) غافر /٢٣ .

(٤٨) إبراهيم / ٩ .

(٤٩) يُنظر: قل ولا تقل ١/ ١٣٩.

(بعث) ابنُ فارس في(تمام فصيح الكلام)[٥٠]، فإنَّهُ جَعَلَـهُ في بابِ ما يُقال بحـرف الخفض، ثُمَّ تَابَعَهُ الحريـريّ في دُرّتِهِ، ثـم نبَّه عليه الشـيخُ إبراهيم اليازجيّ، ثمَّ الأستاذ أَسعد خليل داغر، ثمّ أستاذه مصطفى جواد[٥١].

وكانَ رَأْيُ الأسـتاذ البصَّـام أَنَّهُ يَجوزُ (بعثت إليه كتابًا) وأوردَ شـواهد تُؤَيِّدُ مـا ذَهَبَ إِليهِ مِن كُتُبِ الأَدَبِ والتاريـخ[٥٢]، وقـد كان لي أَنْ عَرَضتُ آراءَ البَصَّـام، وعَقَّبـتُ عليها بالقـول : إِنَّهُ مَـعَ إقرار المستدرِك بأَنَّ مَجيء الباء في (بعث) مع الشيء الذي لا ينبعثُ، وسقوط هذه الباء مع ما ينبعث بنفسه في اللغـة الفصحى التي جاء بها القرآن الكريم، لا يبقى مُسَوّغ للرجوعِ إِلى اللغة التي جاءتْ في كلامِ المتأخريـن؛ لأنّهـا مخالفة للفصحـى التي ينبغي الأخذ بها؛ لأنّها اللغة العالية الجيدة[٥٣].

• كان تحقيـق د. الزامـليِّ في جمـع حاجـة عـلى (حوائـج) تحقيقًـا لغويًّا جيِّدًا، فقـد أوردَ في أوّل كلامـه منـعَ الحريـريّ جمع حاجة عـلى حوائج، وأن الصحيـح جمعها على حاجـات في أقل العدد، و(حـاج) في أكثر العدد كهامة وهام[٥٤]. وأبدَى د. الزامـليّ رأيه بعد هذا فقال: إِنَّهُ لا ينبغي أن يركب في النقد اللغويّ المركب الصعب وفي الأمر مندوحة، وذَكَرَ أَنَّ الأكثرين على أنَّ الحوائج جمع (حائجة) على القياس، ثُمَّ خَفَّفُوا حائجة إلى (حاجة)، وبقي الجمع (حوائج) على الأصل كما في (تهذيب اللغة)، ونقل عن صحـاح الجوهريّ أَنَّ جمع الحاجة على حـاج وحاجات وحَـوج وحوائج عـلى غير قياس، كأنّهـم جمعوا (حائجـة). وكان الأصمعـيُّ يُنكر جمعها على حوائج؛ لأنَّهُ جَمـع مُولّد، وإنما أنكرهُ لِخُرُوجِهِ عَنِ القياسِ، وإِلَّا فهو من كلام العرب[٥٥]. وعنـد ابـن بـرّي أن حاجـة عـن الخليـل أصلها (حائجـة) ولذا جُمعت عـلى (حوائـج) وأورد د. الزامليّ كلامَ الشـهاب الخفاجـيِّ في أَنَّ (حائجة) مسـموعة من العرب كما حـكاه الأصمعيُّ، الّا أنّ المشهور حاجة واسـتعمال (حائجة) نادر، وإنما جمعـت الحاجـة عـلى (حوائـج) مراعـاة لأصل حاجـة الذي هـو (حائجة)، والجمع يرد الأشـياء الى أصولهـا، ولذا راعوا في جمعهـا على (حوائج) الأصلَ، وراعـوا في جمعها عـلى (حاجات) لفظها الحاضر، وهم قد يجمعون الاسمَ كما يُجمع نظيره في المعنـى، ويحملونه في الجمـع عليه وإن لم يكن مـن لفظه ولا وزنه ولا مادّته، كما في جمع (حرّة) عـلى حرائـر؛ لأنّ (حـرّة) بمعنى كريمـة وعقيلة فجمعت كجمعها[٥٦].

ومـن أَجلِ مَا تَقَدَّمَ قـالَ د. الزامليُّ إِنَّهُ لا حجّة للنقَّاد اليوم في إنـكارِ جمع حاجة على حوائج مع قول الجوهريّ المتقدّم أَنَّ هذا الجَمع كثيرٌ في كلام العـربِ، وأوردَ د. الزامليُّ مَجِـيءَ جمع (حوائج) في بعض كلام لسـيبويه[٥٧]. واستَدَلَّ بقولِ الشيخ مصطفَـى الغلاييِنيِّ: إِنَّ هذا الجمـعَ فصيحٌ واردٌ عنـد الشـعراء المتقدّمين، وأَنَّ العبرةَ بِالسَّـماعِ أَو القيـاسِ الصحيـح[٥٨]. وقريـبٌ من قول الشـيخ

(٥٠) يُنظر: رسائل في النحو واللغة/ ٢١.

(٥١) يُنظر: الاستدراك على قل ولا تقل/ ٨٠-٨١.

وكان ينبغي للأُستاذ البصّام أن يجعل هذا التنبيه في باب (تصحيحات مصطفى جواد التي سُبق إليها) في كتابه (الاستدراك) المذكور.

(٥٢) يُنظر: الاستدراك/ ٨٢-٨٧.

(٥٣) يُنظر كتابي : من استدراكات الأستاذ صبحي البصّام ٨٦-٨٨.

(٥٤) يُنظر: درّة الغواص ٥٠.

(٥٥) يُنظر: (حوج) من الصحاح، ومعجم أوهام الحريريّ ١٠٠.

(٥٦) يُنظر: معجم أوهام الحريريّ/ ١٠٠ وتاج العروس

الغلاييني كان قول الأستاذ محمّد العدنانيّ[٥٩]. ولِما تقدم من أدلة لمْ يَرَ د. الزامليُّ بأسًا في جمع حاجة على (حوائج).

ولا بُدَّ مِنَ القَولِ هُنَا إنَّ د. الزامليّ أعاد كل ما قاله في (حاجة) وجمعها في موضع آخر في بعض مؤلفاتهِ[٦٠].

وقد كان كثير ممَّا جاءَ به الأُستاذ الباحث الفاضل د. مجيد الزامليّ في هذا الكتاب يستحقُّ القراءةَ والتأمُّلَ والتعليقَ، وقد أردتُ هنا أَنْ أذكرَ شَواهدَ على شَيءٍ ممَّا جاءَ في هذا العمل اللغويِّ الممتعِ النافعِ، والكمال لله تعالى، والحمد لله أولًا وآخرًا.

المصادرُ والمراجعُ

• **القرآن الكريم**

• أدب الكاتب: ابن قتيبة، تحقيق وضبط وتنقيح د. يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٨م.

• أربعةُ كُتُبٍ في التصحيح اللغويّ، تحقيق د. حاتم الضامن، عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٧م.

• أساس البلاغة: الزمخشريّ، قراءة وضبط وشرح د. محمّد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١/ ٢٠٠٩م.

• الاستدراكُ على قل ولا تقل: صبحي البصّام، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٧.

• تعليقاتٌ لغويّة: طه هاشم الدليميّ، بغداد، مكتب المنار، ٢٠٢١م.

• الخصائصُ : ابن جنّي، تحقيق محمّد علي النجّار، الهيئة العامّة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦م.

• دراساتٌ في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم: د. مصطفى جواد، بغداد، ١٩٦٦م.

• دراساتٌ في النقد اللغويّ: د. مجيد الزامليّ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠٢١م.

• درّةُ الغوَّاصِ في أوهام الخواصّ: القاسم بن عليّ الحريريّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، ٢٠٠٣م.

• شهبٌ لغويّة ساطعةٌ، مقالاتٌ الأستاذ صبحي البصَّام في اللُّغَةِ والتَّحقيق: جَمَعَهَا وراجعها وعلَّقَ عليها طه هاشم الدليميّ، المطبعة المركزيَّة، جامعة ديالى، ٢٠١٧م.

• الصِّحاحُ: إسماعيل بن حماد الجوهريّ، تحقيق أحمد عبد الغفور العطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

• عَثَرَاتُ الجاحِظِ في كتابِ الحيوان: صبحي البصَّام، ٢٠٠٥، د. م.

• قلْ ولا تقلْ: د. مصطفَى جواد، دار المدى، ط١، ٢٠٠١م.

• الكتابُ : سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، بيروت، ١٩٨٦م.

• لسانُ العَرَبِ: ابن منظور، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣م.

• المستدركُ على تَذكرةِ الكاتب؛ دراسةٌ ومعجمٌ: د. مجيد خير الله الزامليّ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمَّان، ط١، ٢٠١٩م.

• المِصبَاحُ المنيرُ: أحمد بن محمَّد الفَيُّوميّ، دار الغد الحديث، بيروت، ط١، ٢٠١٤م.

• مُعجمُ الأخطاءِ الشَّائِعَةِ: محمّد العدنانيّ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط٢، ٢٠٠٣م.

• مُعجمُ أَوهَامِ الحريريّ في دُرَّة الغوّاص: د. مجيد خير الله الزامليّ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمَّان، ط١، ٢٠٢٠م.

• من استدراكاتِ الأُستاذ صبحي البصَّام: طه هاشم الدليميّ، المطبعة المركزية، جامعة ديالى، ٢٠١٥م.

• نُصُوصٌ مُحققةٌ في اللُّغَةِ والنَّحو، تحقيق د. حاتم ضامن، جامعة بغداد، ١٩٩١م.